obeikandl.com

إعداد: عزة خليل*

حلقة نقاش حول مشروع بحث
إمكانيات الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الجماعية التلقائية في التغيير الاجتماعي والسياسي

- باحثة بمركز البحوث العربية والأفريقية سابقا
- (تقرير لفريق البحث)

obeikandl.com

عقدت حلقة النقاش في ١٢ ابريل ٢٠٠٨ في مقر مركز البحوث العربية والأفريقية بالجيزة. وانقسمت إلى جلستين، نوقش فيهما المشروع العام ومشروعات الأوراق الفرعية بالبحث.

و حضر الحلقة أعضاء فريق البحث الأساتذة (وفق الترتيب الأبجدي) : الدكتور حسنين كشك (مشرف العمل الميداني) و حلمي شعراوي (مشرف البحث) وخالد علي و الدكتور سعيد المصري و عزة خليل (منسقة البحث). واعتذر الاستاذ احمد النجار لظروف شخصية

كما حضر الحلقة الاساتذة (وفق الترتيب الابجدي): الدكتور احمد زايد والدكتور سمير امين و صابر بركات و عبد الغفار شكر و الدكتور عروس الزبير و الدكتور علي بركات و عمرو عبد الرحمن وفتح الله محروس و محمد عبد العظيم و الهامي الميرغني.

الجلسة الأولى

ركزت الجلسة الأولى على المشروع العام للبحث ومشروع خطة العمل الميداني ومشروع ورقة عن الاحتجاجات القاعدية التلقائية. وفي أول الجسلة عرضت المشروعات من الأساتذة عزة خليل و دكتور حسنين كشك و دكتور سعيد المصري على التوالي. ودارت النقاشات حول مشروع البحث ومقترحات حول تطويره وموضوع الحركات الاجتماعية في مصر اليوم، وفيما يلي عرض ملخص للنقاشات بالتركيز على الاضافات المقترحة لتطوير مشروع البحث.

obeikandl.com

بـدأ النقـاش **الأسـتاذ ممـدوح حبشـي** مشـيرا إلـى مفهـوم التغيـر الـذي يتضـمنه مشروع البحث، وأفاد إنه يتضمن التغيير بمعني تحقيق مطالب حركات تسعى إلى مطالب فئوية أو اقتصادية. و هذه الحركات حتى وإن وصلت إلى تحقيق بعض من اهدافها تعود إلى قواعدها وتنفض. وذلك لا يعتبر تغيير ولا يحدث تغيير. فالتغيير من وجهة نظر المشارك معناه التغيير السياسي. بمعنى حركة او مجموعة حركات تصل إلى التغيير السياسي.

وأعترض **الأستاذ صابر بركات** على تضمين الاحتجاجات المهنية ضمن الفئات المبحوثة في المشروع، حيث من وجهة نظره لا يوجد في مصر حتى الآن احتجاجات يمكن وصفها باحتجاجات مهنية. وهو يرى أن ما يتم الاحتجاج بشأنه الآن هو المطالب حول استحقات مثل الحق في السكن (قلعة الكبش) – الحق في الصحة. ويرى أن العمال والموظفين يطالبون بحقوق العمل، في حين أن الاحتجاجات حول المياه هي من أجل الحق في الحياة.

وفيما يتعلق بالتطور التنظيمي وعلاقته بالاحتجاج أشار إلى أن أي احتجاج اجتماعي هو تنظيم مؤقت. والتنظيم العمالي نفسه يبدأ من الإضراب. ومن خلال الاحتجاج تفرز القيادات وتتأسس حلقات للتغذية وبث الوعي والاتفاق على مطالب. وينتهي الأمر بتحقيق المطالب. وفي حالة التكرار تصل المسألة إلى مرحلة أخرى. فيستمر التنظيم ولا ينحل مع تحقيق المطالب، حيث يثبت ضرورة استمرار التنظيم.

واعطى مثالا واقعيا على ذلك بأن القيادات التي قادت اضراب الضرائب العقارية لم تكن تعرف بعضها البعض في مختلف المحافظات، وهي لآن بمثابة تنظيم اجتماعي يقود حركة الموظفين العموميين في المجتمع في عموم مصر، والضرائب العقارية بشكل خاص. وذكر الحضور بأن بداية الاحتجاج في الضرائب

العقارية كان منذ ثلاث سنوات حتى وصل إلى قمة الحدث الذي كان يتطور طوال الوقت وهي الإضراب في العام الماضي.

وفرق المشارك بين الحدث نفسه وبين القوى الاجتماعية التي تحاول تنظيمه او تتنظم على هامشه. وأشار إلى وجود قوى سياسية في الحدث عند قمتة. وهي مسألة متوقعة في حالة الشيوعيين في الإضرابات العمالية، نتيجة للعلاقات التاريخية والطبيعية. هذا إلى جانب حزب الكرامة في اضراب الضرائب العقارية. وأفاد أن محاولة مواكبة الحدث أوالبحث عن الاستفادة من ذلك مسألة جديدة على خريطة الاحتجاجات في مصر.

وأشار إلى أنشطة من كتل سياسية نشطة مثل المجموعة حول التأمينات الاجتماعية، او الحق في الصحة. وتتكون هذه الكتل من ثلاث مصادر وهي التنظيمات السياسية التقليدية المعروفة، ومنظمات المجتمع المدني وهو فاعل مهم في الفترة الأخيرة، والمجموعات الجديدة في الفيس بوك والموبايل.

وأكد المشارك أن الاحتجاج غير مرتبط بتجمعات مهنية ولكن باستحقاقات، وأ، هناك قوى سياسية جديدة تنبعث مع الاحتجاجات، وأن الاحتجاج حول الاستحقاق مدخل تنظيمي قابل للتطور وإحداث التغيير الشامل. فالاحتجاجات حول الاستحقاقات الاجتماعية هي التي تتطور إلى التغيير السياسي. وذلك حيث أنها تسقط العلاقة الأبوية مع الدولة. وأكد المشارك إنه مع أن مدخل الاستحقاق الاجتماعي هو الطريق إلى التغيير الاقتصادي والسياسي.

وأشار **الأستاذ عبد الغفار شكر** أنه في سياق الحدث الاحتجاجي نفسه تنضج مواقف حول التنظيم طال الجدل حولها مثل مسألة الاستقلال النقابي عن اتحاد العمال التي طال النقاش حولها ولم يحسم. فالعمال المضربون قاموا بالفعل بذلك في

إضراب المحلة بتشكيل لجنة نقابية لعمال الغزل، كما شكل المضربون في اضراب الضرائب العقارية لجنة لموظفي مصر. وهذا يفتح الطريق امام الحركة للتطور.

ورأى **الأستاذ الهامي الميرغني** أن اشكال التجديد السياسي مثل حركة كفاية وحركة ٢٠ مارس وغيرها كانت ارهاصات للحركات الاجتماعية التالية. وفي نفس الوقت كانت هناك حركات تنادي بمطالب عامة ولم يكن لها حضور جماهيري مثل لجنة الحق في الصحة ولجنة الدفاع عن أموال المعاشات رغم اثارتهما لقضايا عامة هامة، لكن لم يكن هناك جسد لهذه الحركات موزع جغرافيا يسمح بفاعلية اعلى لهذه الحركات.

وأشار إلى مفارقة وجود عدد كبير من الأطباء في لجنة الدفاع عن الصحة التي لم تتطور جماهيريا، في حين أنهم أنفسهم شلكوا جماعة اطباء بلا حقوق، التي مثلت حركة اجتماعية ناجحة. وفسر ذلك بأن الأخيرة قائمة على مطالب محددة ومقسمة على المستشفيات وحسب المحافظات، وبالتالي لها فاعليه اكثر واستطاعت لعب دور مهم في الجمعية العمومية لنقابة الاطباء.

وذكر المشارك بأن الموظفين في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ كانوا يمارسون احتجاجات اكتر من العمال واكتر من غيرهم. وننبه إلى أن ذلك يؤكد أهمية توسيع مفهومنا للطبقة العاملة، والتفكير في إذا ما كان الموظفين يمكن أن يدخلوا ضمن الطبقة العاملة أم لا. وذكر بأن ٦٠٠ ألف موظف يعملون بعقود مؤقتة في الحكومة. وأن السنوات السابقة شهدت تحرك لهؤلاء للمطالبة بالتحول إلى عمالة دائمة.

وذكر المشارك معلومة أن مستخدمي الانترنت في مصر يصلون إلى حوالي ٧ مليون مستخدم، أي حوالي ١٠% من السكان وهي نسبة كبيرة، وأن هناك ٢٤ مليون موبيل في مصر. ربط ذلك بأن ارتفاع استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى ارتفاع للاحتجاجات الاجتماعية.

واختلف الاستاذ الهامي حول ما ذكر عن المهنين حيث يرى ان بينهم مجموعات نشيطة مثل حركة ٩ مارس والاطباء والقضاة. وقد مثلت هذه الاحتجاجات علامات مهمة في السنوات الأخيرة وأكد على ضرورة رصد تحركات هذه الجماعات.

أما الجديد في خريطة الاحتجاجات من وجهة نظر المشارك فكانت الاحتجاجات العامة اواحتجاجات الشوارع التي لم تكن موجودة قبل ذلك. مثل مظاهرات من أجل المياه وحول انابيب البوتاجاز وحول الخبز وحول السكن في قلعة الكبش في القاهرة والحرية في بورسعيد. وأكد أن علينا الاهتمام برصدها وطريقة حركتها.

وأكد **الأستاذ عمرو عبد الرحمن** أن الحركات الاجتماعية لا تحل نظريا وتحليليا محل الحركات القائمة على الأساس الطبقي ولكنها تعبر عن تصور و فعل اجتماعي في موقع اجتماعي مختلف. وانتقد أن الاسئلة في مشروع البحث تركز على مدى فاعلية الحركة الاجتماعية ويرى أنها لم تتطرق إلى بعض التساؤلات التي هي جديرة بالتركيز عليها من وجهة نظره مثل:

- لأي مدى نجحت الحركات في تغيير علاقات السلطة في المواقع التي تنشأ منها بالأساس، مثل العلاقات مع المديرين ومع اللجان النقابية، هل هي تتغير أثناء الاحتجاج و بعده.
- ما هي الهويات الجديدة والمتميزة التي تفرزها وتكتسبها وتعيد تأسيسها الحركات والاحتجاجات الاجتماعية في مصر من خلال فعل الاحتجاج. والهوية ليست المقصود بها هنا تعريف النفس ولكن تعريف النفس والفعل.
- ما هو دور الشبكات غير الرسمية التي تنشأ في نشر وتنظيم الاحتجاج وتعبئة الرأي العام والرأي العام الدولي. مثل الصحافة المستقلة، وشبكات نشطاء ليسوا اصلا من داخل القطاعات الاجتماعية المحتجة، ومنظمات المجتمع

المدني. وأفاد بأن اهمية ذلك في أنه يضع ايدينا على الديناميات التي تتحرك بها الاحتجاجات وبالتالي مستقبلها. و أن هذه الشبكات رغم انتهاء الحركات لا تنتهي وتظل مؤثرة. مثل الشبكات التي نشأت حول كفاية وقدمت زخما لحركة إضراب عمال المحلة.

- ما هي اشكال وادوات العمل، فهناك اشكال لم تكن موجودة على الإطلاق منذ عشرة سنوات مثل الوقفة الاحتجاجية. ولماذا يقرر الناس في لحظة معينة وقفة احتجاجية ولا تقررون قطع الطريق مثلا.
- ماهي الممارسة المعرفية التي تتم مع الاحتجاج، فممارسة الاحتجاج يصحبها ممارسة معرفية بمعنى اعادة تفسير الخطاب القائم وتأسيس لخطاب جديد.
- كيف تتأثر العلاقات بين الرجل والمرأة داخل الحدث الاحتجاجي، أي داخل المصنع مثلا عندما يحدث فيه احتجاج. وهل العلاقات الأبوية تتغير ام لا تتغير.

وأكد المشارك أن هذه الأسئلة تلقي الضوء على التغير في العلاقة بين الاحتجاج والموقع الطبقي. أي كيف تعيد الاحتجاجات تصور المشتركين فيها عن المواقع الطبقية.

وأكد **الأستاذ محمد عبد العظيم** ضرورة دراسة وضع الطبقة التي حدث فيها الاحتجاج وكيف كانت ظروفها. وأيضا ظروف المواقع التي لم يحدث فيها احتجاج ، والوقوف على السبب في عدم حدوث احتجاج. وهو يرى مثلا أن القطاع الخاص رغم ان الظروف التي يعيشها العمال اسوأ كثيرا من الظروف التي يعيشها القطاع العام، إلا إنه لم تحدث به إضرابات مهمة. وأكد على أهمية دراسة بنية الطبقة العاملة ككل، وخاصة ظواهر مثل تقلص عمال الانتاج في مقابل تزايد عمال الخدمات. كما أكد على ضرورة الحياد العلمي.

واقترح المشارك إضافة سنة ٢٠٠٨ إلى فترة البحث حيث حدثت فيها احداث مثل إضراب المحلة، وهو مختلف عما سبقه في النتائج. كما حدث في العام نفسه احداث ظهرت فيها أساليب مختلفة من المواجهة السلمية للقمع الشديد. ولذلك فهي سنة جديرة بالبحث.

ونبه المشارك إلى أن لا يقتصر البحث على الوصف والرصد وان يتجاوزه للتحليل والاستنتاج حتى يقوم بوظيفة ورقة عمل استرشادية للراغبين في التغيير حول كيفية العلاقة بين القوى السياسية والديمقراطية والاحتجاجات في سبيل التغيير.

وناقش **الأستاذ صلاح العمروسي** مفهوم التغيير المطروح في المشروع ورأى أنه مفهوم تقليدي خاص بالحركات السياسية التقليدية، وهو مرتبط بتصور سياسي واجتماعي وما إلى آخره. وأشار إلى أن المطلوب هو التركيز على الخيال الاجتماعي وراء كل حركة. ورأى أن الخيال الاجتماعي يتجاوز المطالب التي تطالب بها الحركة. وأن العلاقة بين الخيال الاجتماعي للحركات أي البرامج والخيال الاجتماعي للناس هو الذي يحرك الخطاب السياسي. يرى ان ما يحدث من احتجاجات هو نتيجة للتفاعل بين الإعلام الذي تبثه الفضائيات ونتيجة حركة كفاية التي كثيرا ما ينظر لها بصورة سلبية على أنها حركة الألف فرد، بينما هي حرك هامة لأنها أول مرة في التاريخ السياسي لمصر حركة تضرب الخط الأحمر الخاص برئيس الجمهورية، ولا تقف كما هي العادة عند وزير أو مسئول. وحتى لو وجه المحتجون المطالبة للرئيس، فهذا لايعني انهم يأملون فيه لتلبية المطالب، ولكنه يعلمون بخبرة الفلاحين أن هذا هو السبيل لتوصيل الكلام القاسي له فيضطر مرغما إلى الاستجابة، كنوع من الانتهازية او مكر الفلاحين. ومن هنا ضرورة التركيز على الخطاب الشعبي والخطاب المتبادل بين الحركات السياسية والحركات التلقائية.

وذكر إننا فيما سبق كنا نقول أن الاحتجاجات تحدث من خارج النقابات لأنها نقابات عميلة ولا تؤيد مطالب الناس، واليوم التساؤل حول السبب في أن الأحزاب التي تتحدث ليلا نهارا عن تأييدها لمطالب الناس، ولم تكن محركا للاحتجاجات، بينما الناس تحركت من خارجها. وهو يرى أن هذا سؤال كبير.

وأشار إلى ظاهرة جديرة بالملاحظة وهي أنه في يوم ٦ ابريل (يوم ان تقرر إضراب عام لكل مصر) كان الشعب بكل فئاته وأفراده على علم بالموضوع وكان هناك نقاش يومي حول الموضوع لمدة أسبوع أو عشر أيام. كيف وصل الخبرإلى هؤلاء الناس وهم ليس لهم علاقة لا بالنت ولا الموبيل. ما هي آلية الاتصالات، وما مسار الصلات الأفقية بين الناس.

وأشار المشارك إلى أن هناك تطور في أساليب قمع الشرطة للتحركات وتجديد في الأدوات المستخدمة في القمع من استخدام المدنيين و اطفال الشوارع والمهمشين والبلطجية. وأفاد المشارك أن هناك شهودا على أن رجال شرطة أو تابعين للحكومة كانوا الذين اعتدوا على القطار في المحلة بينما كان العمال يدافعون عنه. واستخدام بعد ذلك الاعتداء على القطار في عملية تشويه السمعة للعمال. وهكذا يجب لفت النظر إلي تأثير ذلك على الحركات الاحتجاجية من عدمه، وإلى إمكانية الوصول إلى آليات للدفاع ضد هذه الأساليب مثل حملات مضادة لحملات تشويه السمعة.

ولفت **الأستاذ فتح الله محروس** الانتباه إلى أن فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات شهدت ظاهرة هامة جدا وهي انتفاضات المدن. فشهدت احتلال مراكز شرطة، واستخدام أساليب تنظيم مبتكرة. واقترح المشارك رجوع زمن البحث إلى الخلف قليلا إلى أوائل الثمانينيات.

واشار إلى دعاية الحكومة المضادة ضد الاحتجاجات. واعطى مثلا بموقف الحكومة عند اعتداء الشرطة على السودانيين، حيث قامت بدعاية واسعة وكبيرة

لتشويه سمعتهم وتزييف الوعي حول الموضوع. وقد أثر ذلك من وجهة نظر المشارك حيث لم يتجاوب الناس مع موقف السودانيين. ومن هنا أكد على أهمية الانتباه إلى آليات تزييف الوعي.

وفضل المشارك تسمية احتجاجات شعبية بصرف النظر عن كونها سياسية او اقتصادية. وأرجع ذلك إلى أنه يرى هذه هي بداية احتجاجات شعبية ستصل إلى التغيير. ورأى أنه إذا كانت الاحتجاجات مفتقدة إلى الأحزاب فالأحزاب سوف توجد في يوم من الأيام. وذكر بأن في انتفاضة يناير ١٩٧٧ استمد الناس خبرات ثورة ١٩١٩، فالخبرات الشعبية متصلة ومتراكمة.

ونبه إلى إنه رغم تواصل الخبرات إلا أن الفعل الشعبي منقطعا منذ زمن بسبب القمع البوليسي الذي بدأ مع احداث كفر الدوار ١٩٥٢ في عام ولم يقف إلى الآن. والخبرات مهما استمدت من التراث فهي محدودة نظرا للقمع الطويل. وذلك في الوقت الذي تتطور فيه خبرات بوليسية متواصلة ومستمرة وتستمد المزيد من أمريكا واسرائيل، وستكون حيالها الخبرات الشعبية ضعيفة. وأشار إلى أن هناك فجوة بين وعي الناس وبين إمكانية حركتهم هي التي تسبب المشكلة التي نحن فيها الآن.

ونبه **الدكتور على بركات** إلى أن القطاع الخاص به تحركات ولكنها ليست بالاتساع الذي يخيف الحكومة مثل احتجاجات القطاع العام.

وأشار إلى أهمية أن يتم تغطية تاريخية للحركة الاجتماعية للوقوف على المشترك والمتصل فيها، ولكن ذلك ليس بالضرورة أن يشمل تاريخ الحركات الاجتماعية كله، ولكن الأمر يمكن ان يقتصر على الحركات في التاريخ الحديث.

ووضح الدكتور علي أن التناقض بين المطالب الاجتماعية والديمقراطية غير وارد ويضع الأمور في زاوية رؤية خاطئة. وأن اول ثورة في مصر كانت

اجتماعية بمعنى أن الفئات الاجتماعية تطحن بعضها البعض. ومن المنطقي أن المطالب الاجتماعية تعكس نفسها في تغيير سياسي.

ورشح المشارك مجالين تركز الدراسة عليهما الأول هو هل هذه الحركات الاحتجاجية متواصلة ومتجذرة بحيث انها يمكن ان تشكل تغيير سياسي واجتماعي شامل مثل حالة فترة الاحتجاجات في مطلع القرن التاسع عشر حتى انها احدثت ثورة كبيرة غيرت الوالي. أما المجال الثاني فكان الإطار التنظيمي الذي تفرزه الحركات وكيفية وإمكانية تواصله.

الجلسة الثانية

في بداية الجلسة الثانية تم عرض مشروع الورقة الفرعية حول الاحتجاجات العمالية و الاحتجاجات الفلاحية. وقام بعرض الورقتين الاستاذ خالد علي والدكتور حسنين كشك على التوالي. وبعدها جرت المناقشات حول الموضوعات المثارة، وفيما يلي عرض مختصر للأفكار الواردة في المناقشات وخاصة المتعلقة بمقترحات لتطوير المشروع والاوراق الفرعية.

بدأ النقاش **دكتور سمير أمين** وأشار إلى ما مثله المشروع من نقلة في بحث موضوع الحركات الاجتماعية. وأن هذه النقلة متماشية ما تم من نقلة في الواقع للحركة الاحتجاجية في مصر في تلك الفترة من مرحلة إلى مرحلة اكثر تقدما، باتجاه أو نحو وجود قوى سياسية قادرة على طرح بديل يحدث تغير كيفي على أرضية الواقع. وتوقع دكتور سمير الخروج من المشروع بنتائج هامة اكثر من وصف وتحليل الواقع. وتتحقق هذه النتائج عندما يتم التركيز على كيفية المساهمة الفكرية في تطوير الواقع، وهذا وإن كان موجود ضمنيا، ولكن هناك اهمية لإبرازه كهدف للمشروع.

وأوضح المشارك وجهة نظره فيما يحدث من احتجاجات حول الأجور والأسعار وظروف العمل والشروط النيوليبرالية لعلاقة المالك بالمستأجر. وأفاد أن المطالبة الديمقراطية الآن غير مرتبطة بالمطالب حول الأرض و العمل والخبز وما إلى آخره. وتساءل كيف تحدث نقلة لهذه المطالبة من الوضع الدفاعي إلى مواقف هجومية. واستنتج أن هذا يفترض بالضرورة استراتيجية سياسية وثقافة سياسية. وأكد على أن الخيال الخلاق ضروري هنا. وهو موجود عند الجميع ولكنه لم يتبلور كخيال متماسك الأطراف يشكل بديل.

وأوضح المشارك أن المطالب الاجتماعية والاقتصادية لها بعد ديمقراطي وسياسي. وأن جوهر حقوق الإنسان والمطالب الديمقراطية هو حق الجماهير الشعبية في تنظيم نفسها. وأن هذا ما يغيب عن القوى السياسية القائمة. وذلك رغم أن هناك إمكانية ربط بين المطالب الديمقراطية والاجتماعية. وعلى هذا فهناك ضرورة لمجهود على المستوى النظري حول كيفية بلورة مشروع سياسي بديل.

وكان التساؤل الرئيسي من وجهة نظر المشارك ماهي القوى السياسية التي استطاعت في الماضي سواء عندنا أو على مستوى العالم، أن تبلور الاحتجاجات الاجتماعية إلى قوى سياسية قادرة على تغيير الأوضاع. وأشار إلى تساؤل مطروح الآن في كل مكان في العالم وهو هل تأخذ هذه القوة شكل الحزب، وهل انعاش الشكل التقليدي للحزب هو المطلوب والقادر بالفعل، أم الصورة الجديدة التي تتماشى مع التغييرات التي تحدث بالفعل في المجتمعات.

وأكد على أن الوضع الآن يتطلب شرطا، وهو تكتل قوى وسياسية واجتماعية مختلفة، و رغم التعدد فهناك نوع من الالتقاء في طرح بديل متماسك للأوضاع. أي الالتقاء مع التعدد، و هو المطلوب من وجهة نظر المشارك في الظروف الجديدة. وهذا النمط لم يكن هو السائد في الماضي ولا ضرورة ان يكون سائدا في المستقبل.

فهو قد يكون شكل مؤقت وليس للأبد. على سبيل المثال الأممية الأولى التي أسسها ماركس لم تكن حزب واحد، ولكنها قبلت بالتعدد العميق في الخيال الاجتماعي. ولم يكن في تصور أي من القوى السياسية ان هناك حزب واحد في أي من البلدان يمثل الحقيقية الصحيحة. حركات التحرر الوطني التي لم تكن شيوعية وكانت تسعى إلى نوع من الرأسمالية المستقلة، ولكنها حققت مضمون اجتماعي دون ان يكون لها خيال اجتماعي اشتراكي. ونحن الآن نحتاج إلى شكل أكثر تقدما من التكتل، أي اكثر مما كان الوضع عليه في القرن التاسع عشر. وهذه هي المشكلة النظرية.

ويبقى تساؤلا أخيرا وهو، ما هي نواة القوى التي تستطيع أن تشكل هذا التكتل في مصر؟

واستهل **دكتور احمد زايد** كلامه بأن دكتور سمير طرح الموضوع على المستوى العالمي الأوسع، لكن ربما نحن في مصر قد تكون مشاهدتنا مختلفة. وأوضح أن لديه تحفظ على التعريفات، فهو لم يلمس التفريق بين الحركة الاجتماعية و الاحتجاج. وأن الحديث عن الاحتجاج اشار إلى انه بداية حركة اجتماعية. بمعنى ان بداية الحركة الاجتماعية هي فعل احتجاجي دون الاشارة إلى اي شكل من أشكال التنظيم. فهل يعني ذلك أن الحركة الاجتماعية تكون فعل تلقائي، ام أن من الضرورة وجود قيادة وتنظيم. وهي وإن لم تكن منظمة مثل الحزب إلا أن المشارك يعتقد اننا في حاجة إلى تدقيق المصطلحات فيما يتعلق بالتنظيم. على سبيل المثال حركة كفاية مثلا فيها شكل من أشكال التنظيم البسيط، يمكن عندما تتطور أن يتطور ويتكون من خلالها حزب.

ووجه المشارك تساؤلا إلى الدكتور سمير. وهو هل بالضرورة أن الاحتجاج عندما يتطور يصير اكثر تنظيما ويؤدي إلى اشكال الحركة المنظمة أو ينضج ويصبح حزب يستطيع أن يقود وان تتكتل الحركات مع بعضها. وشرح تحفظه على

أن ذلك يمكن ان يحدث في مصر. وكان السبب من وجهة نظره كامنا في أن الدولة القومية في مصر مثلها مثل الدول العربية فشلت في ان تعلم الناس كيف يحتجون، كيف يتظاهرون، كيف يتشكلون في جماعات اندماجية بعيدة عن الطائفية والإقليم وقريبة من المصلحة. وأشار إلى أنه في مصر و في داخل الحزب الواحد الذي من المفترض انه جماعة اندماجية نجد عند حدوث خلاف أن تتحول المسألة إلى خلاف شخصي، وتصير حربا بين الأطراف المختلفة. ورأى المتحدث ان الموقف في المستقبل يفضي إلى مزيد من الفوضى وليس إلى التنظيم. و إذا ترك المجال من وجهة نظره للحركات أن تنمو بهذا الشكل سوف ندخل في دائرة من الفوضى وليس إلى دائرة من النضج الايديولوجي، أو ما يمكن أن يحدث بديل. وأوضح أنه لا يقول ذلك بمعنى أن الموجود أفضل. وقال من الناحية النظرية فإن الحركات مسارها إلى النضوج، ولكن هل هذا ممكن في ظروف وسياق الدولة الوطنية التي هي دولة قشرية، ومن أسفل لا يعرف الناس حتى اسلوب الحديث ولا المظاهرة ولا فكرة الديمقراطية. وأعطى مثلا بنماذج من دول عربية اخرى عند حدوث فوضى يعود كل فريق إلى القبيلة أو إلى العش الخاص به.

وأكد على قضية الوعي حيث أنها مسألة مهمة. وأفاد بأنه لم ير في المشروع سؤال مطروح ولا بيانات تجمع حول الوعي عند الحركات. هل عند المحتجين رؤية ايديولوجية و مستوى من الوعي السياسي، ما هو هذا الوعي. وإلى اي مدى يتجاوز الوعي المصالح الشخصية. وهل لو وجد بديل آخر عن الاحتجاج هل سيقبله المحتج ام يستمر في الاحتجاج. واقترح إضافة سؤال عن الوعي.

واستكمل د. أحمد بأنه من المعروف على المستوى النظري أن هناك ميلا أوليجاركيا للتنظيمات. وفي مصر رأى في الأحزاب أو في اي تنظيمات اي كانت هذا الميل أكثر وضوحا وشدة. فالاحزاب تدعي انها جماهيرية في حين انها لا علاقة لها بالجماهيرية. وتقدم حديث طويل عن الديمقراطية وحين اخذ القرار تجد

ان المسألة مقصورة على اثنين. وعلى العكس، دائما ما نكتشف الاستبداد في مصر. وعند وفاة الشخص الرئيسي يحدث خلاف حول من يحتل المنصب. وقد اكتشف نفس هذا الميل عند الحركات الاحتجاجية. الميل النخبوي والميل نحو الاوليجاركية. وتساءل المشارك إذا ما عرض منصب وزارة على أحد قادة الحركات الاحتجاجية هل سيقبل؟

وتطرق حديث د. أحمد إلى قضية اخرى وهي لماذا عندما يحدث الاحتجاج تبدأ الناس في التكسير والعنف. رغم اننا قد ندافع عن هذه الحركات، إلا إننا رأينا ما حدث في المحلة. ام ان هذا يحدث في سياقات معينة. ليس في صالح اي مجموعة تفكر بشكل راديكالي ان يكون الاحتجاج بهذا الشكل. وتساءل لماذا العنف؟ لماذا تلجأ الناس إلى العنف بشكل سريع؟ لماذا تسبق الرغبة الثقافة في الاحتجاج؟ لماذا الجسد يعمل وليس الفكر؟ هل هذا يرتبط بالدولة الوطنية، أم مستوى القهر الموجود من قبل الدولة الوطنية.

وأشار دكتور أحمد إلى أن هناك احتجاجات غير موجودة على السطح. فافراد الطبقة الوسطى لا يشاركون بشكل واضح في الاحتجاجات، رغم ان الاحتجاج يكون عندهم في اشكال كثيرة مثل الامتناع عن الانتخاب، او تداول النكت، او توجيه النقد اللاذع والدائم. او ما يسمى ثقافة الامتعاض. فهذا نوع من الاحتجاج الصامت. ربما يكون له تداعيات اكثر من الاحتجاجات الظاهرة. فلماذا تثور فئات وفئات اخرى لا تثور؟ لماذا تحتج فئات وفئات الأخرى لا تجتج؟ فإذا كنت ادرس الاحتجاج فعلي أن ادرس الصورة المناقضة للاحتجاج. لماذا يحدث في احدى القرى احتجاج والقرية الثانية تحت نفس الظروف لا يحدث فيها.

وانهى حديثه بأننا نحتاج إلى رؤية للمستقبل. فهل فكرة العودة إلى المقدس. هل الاحتجاج المقدس الذي يرفع شعار الدين أو الإسلام هو الحل سيكون الاحتجاج

الشائع، أم انه الاحتجاج الآخر الذي يعبر عن روح مدنية وتعبير اكبر عن الطبقات المقهورة؟

وأكد **الأستاذ حلمي شعراوي** على اهمية وجود مدخل عام، يشير إلى الخلفيات التاريخية و الخلفية النظرية. وتساءل عن اثر الاحتجاجات على الخطاب السياسي في مصر. وأوضح إننا نتحدث عن الديمقراطية، او أن النخبة او الطبقة الوسطى تتحدث عن التغيير الديمقراطي، ونتج عن هذا فكرة المشاركة. و ما يحدث هو عمل الدولة على اقصاء الجماهير الشعبية. والآن تلجأ الحركة الاحتجاجية إلى إقصاء الجماهير للدولة. أي بدأ الفريقين يعمل كل منهماعلى اقصاء الآخر. فهل نفكر في كلمة المشاركة، ومن يشارك من؟ كانت هناك ورقة صادرة عن كوديسريا يمكن ترجمة عنوانها إلى "فضاءين" أو "عالمين"، في إشارة إلى وجود شعب وحكومة. إلى اي حد يدخل في نطاق هذا البحث أن حركة الاحتجاج ستؤدي إلى اقصاء فعلي وفصل تام للعالمين. عالم شرم الشيخ وعالم قلعة الكبش بالمعنى الحقيقي وليس بالمعنى المجازي.

وتساءل الأستاذ حلمي حول أثر الحركة الاحتجاجية على استخدام أو مضمون كلمات مثل المجتمع المدني و دور الجمعيات الأهلية في التنمية. هل نعود إلى كلمة الحركة الشعبية أو الجماهير. أو يعود هذا كمصطلح سياسي مجددا.

وأكد المتحدث على أهمية توضيح في ورقة الفلاحين هل تقصد دراسة الفلاحين أم المناطق الريفية. حيث لم يعد في كثير من القرى فلاحين. الموجود افندية وعاطلين وموظفين وطلبة وإلى أخره.

وتساءل المشارك هل ستندمج الاحتجاجات مع القوى السياسية القائمة. بمعنى أن تكون هناك احتجاجات الناصريين ، واحتجاجات الشيوعيين، وإلى أخره، أم انها كتلة اجتماعية. بمعنى ما مصير الكتلة الاجتماعية. انا مع مصطلح قوى الشعب

العامل وأرى انه فعال إلى الآن. انا أفرق الناس على اساس عامل وليس عامل. هل يحدث فرز سياسي داخل العملية الاحتجاجية أم انها تنتظر توحد اجتماعي ما.

ووجه الأستاذ حلمي تساؤل أخير وهو لماذا الرعب والتشاؤم من أن يحدث تدمير وفوضى. لماذا لا نسلم بأن يحدث تدمير.

أعترض **دكتور على بركات** على الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة، واقترح ان تبدأ من مايو ١٩٧١، وتغطي الخلفية التاريخية للفترة السابقة على الفترة الزمنية المحددة في المشروع. لأن من هذه الفترة يتضح موقف القوى الاجتماعية التي يتحدث عنها المشروع من التغيير الاجتماعي الحاد الذي يحدث. وأكد على أهمية إنه عند اختيار قوى لدراسة حالة ان تكون قوى لها تاريخ نضالي ومقاومة تتكرر في قرى بعينها.

وأكد الأستاذ صابر بركات على اهمية حديث دكتور على حول الفترة الزمنية واوض١ح أن بداية الفترة الزمنية قد تكون منذ منتصف الثمانينيات مع بداية آثار آليات السوق، أو مع بداية التسعينيات مع تطبيق الليبرالية الجديدة، او من ٧٥ بعد فترة ركزت عليها دراسة أخرى للمركز. أما ٩٧ فليس لها دلالة.

ثم أقاد الأستاذ صابر ببعض الملاحظات حول ورقة العمال. أولها حول تعريف العامل، فأوضح أن هناك تعريفات مختلفة للعمال مثل كل اللذين يسعون إلى الحصول على أجر من العمل، أو كل من يعملون بالأجر لدى الغير، أو كل من يعملون بأجر من أداء جهد. فلبباحث أن يختار أي من التعريفات ولكن المهم أن يكون التعريف محدد. وعلى هذا الأساس نفكر في إمكانية أن يدخل الموظفين داخل تعريف العامل.

وأشار المتحدث إلى أهمية أن تتضمن أسئلة البحث مسألة تضامن المحيط الجغرافي مع الحدث الاحتجاجي، وهو ما حدث بصورة واضحة في الإضرابات

العمالية الكبيرة الأخيرة. فلقد اتصح فيها تبادل الخبرات والمساندة والتضامن. وهذا يجدر أن يكون محل للتساؤل والرصد والتحليل في البحث.

وأخذ على مشروع الورقة حول الاحتجاجات العمالية أنها اعطت أهتمام اساسي لعمال قطاع الأعمال، في حين يعد هناك قطاع عام. التمايز في الأجور بين أعضاء مجلس الإدارة والعمال العاديين شاسعة، وهذا لم يكن موجود في السابق. أوضح المتحد أن المهم هو التركيز على علاقات العمل والاستغلال بصرف النظر عن نوع الملكية.

وواصل **الأستاذ محمد عبد العظيم** المناقشة حول تعريف العامل. وأفاد أن بعض التعريفات يمكن ان تضم المدرس والطبيب وإلى آخره ممن يعملون بأجر إلى تعريف العامل. وأكد تصميمه على أن عمال القطاع الخاص يفرقون عن عمال قطاع الأعمال، حيث أن الأوئل يقعون تحت ظروف أسوأ من عمال قطاع الأعمال، رغم ظروف الأخيرين السيئة.

وفي نفس النقطة أوضح **الأستاذ صلاح العمروسي** حول نفس النقطة إنه إذا كان تعريف العامل هو كل من يعمل بأجر، سنجد أن رئيس الشركة يعمل بأجر أيضا، فهل نضعه إلى جوار العامل في فئة واحدة. اقترح ان نميز بين من يعملون بأجر بين من لديهم سلطة اتخاذ قرار وسلطة إدارة ومن ليس لديهم هذه السلطة أو جمهور العمال. فيكون تعريف العامل هو العامل بأجر سواء كان عامل صناعي أو عامل خدمات أو عامل كتابي أو جمهور الموظفين الذين ليس عندهم سلطة اتخاذ القرار.

وأكد الأستاذ فتح الله محروس أن هناك فرق بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال، في قلة او انعدام الخبرة النضالي للعمال في القطاع الخاص. يدخلون سوق العمل لأول مرة يوقعون على أوراق لا يستطيعون رفض التوقيع عليها عند التعيين. ومن هنا هناك ضرورة للنظر حول ظروف وأوضاع القطاع الخاص في الحركة.